## كلمة الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

لقد مضى أكثر من 10 أشهر والجمهورية تعيش بلا رأس. دعي مجلس النواب لأكثر من عشرين جلسة من دون أن ينجح في احترام واجباته الدستورية والمتمثّلة بانتخاب رئيس للجمهورية ليكون كما جاء في الدستور "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور".

ان الفراغ الحاصل اليوم يثير العديد من المخاوف المشروعة على استقرار لبنان وعلى استمرارية عمل مؤسّساته. ويكفي النظر الى تاريخ لبنان السياسي ليتبيّن لنا ان كل فراغ رئاسي قد ترافق سابقا مع انقسام سياسي وأدى الى شلل مؤسساتي وساهم بشكل كبير في زيادة تعميق الانقسام السياسي في ظل شغور المنصب الاعلى في الدولة. كما ترافق مع أحداث امنية خطيرة ذهب ضحيّتها العشرات من المواطنين وزادت من الشرخ بين اللبنانيين. ومع تعمّق الانقسام السياسي الداخلي والاقليمي يُخشى من ان يؤدي الفراغ الرئاسي الى تدهور الاوضاع السياسيّة والامنيّة في لبنان ويهدّد بتأجيل استحقاقات جديدة ما قد يزيد من ترهّل النظام السياسي اللبناني ويطيح بشرعيّة مؤسّسات الدولة المنتخبة وبنظامنا الديمقراطي.

نظرا لكل هذه المخاطر، يمكن القول ان القوى السياسية التي تقاطع جلسة الانتخاب تتحمل مسؤولية تاريخية أمام الشعب اللبناني عن كل النتائج بالغة الخطورة عن استمرار هذا الوضع. الا انه لا يمكن فصل المشهد الحالي عن مسار سياسي طويل تتحمل مسؤوليته بالتضامن معظم القوى السياسية الفاعلة والمتواجدة في المجلس النيابي. انّ تعطيل مؤسسات الدولة الرئيسية يبقى أحد أبرز الشواهد عليه اتفاق معظم القوى السياسية الممثلة في البرلمان على التمديد مرتين للمجلس النيابي ما شكل انتهاكاً صارخاً لمبدأ دورية الانتخابات، ومبدأ تجديد الوكالة الشعبية لممثلي الأمة. ان استسهال خرق الدستور وعدم احترام المهل المنصوص عليها قد أشعر هذه الطبقة السياسية بالحصانة عن كل محاسبة شعبية وسياسية او حتى قانونية.

على القوى السياسيّة وعلى المجلس النيابي الممدّد لنفسه أن يتحمّل مسؤولياته الدستورية والسياسية وكذلك التاريخية أمام مخاطر استمرار الفراغ وعلى القوى السياسية أن لا تنتظر ولا تقبل الحلول المفروضة من الخارج بل يجب ان يجري الانتخاب بناءا على ما تنصّ عليه المادة 49 أي ان الرئيس ينتخب الآن بالأكثرية المطلقة لأنه كما وهو معلوم جرت الدورة الاولى واليوم هي الدعوات لدورات الاقتراع الثانية.

في النهاية، وأمام استقالة الطبقة السياسية عن القيام بواجباتها الدستورية علينا كمجتمع مدني ان نستمر بالضغط على أكثر من صعيد:

أولا: انتخاب رئيس للجمهورية ما من شأنه اخراج لبنان من حالة المراوحة السياسية التي تشل وتعيق فعالية العمل المطلبي والسياسي.

ثانيا: بالاستناد الى ما ذكره المجلس الدستوري في قراره الاخير والذي، وان رد طلب ابطال قانون تمديد ولاية المجلس النيابي، الا انه شدّد على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية فورا.

ثالثا: ضرورة فتح نقاش مدني، سياسي وقانوني حول الثغرات الدستورية والقانونية التي تعتري عملية انتخاب رئيس الجمهورية والتي تعطّل المؤسسات الدستوريّة.

**بيروت، في 2 نيسان 2015**